العلاقات العراقية - الروسية في ظل المنافسة الدولية بمنطقة الشرق الأوسط

Iraqi-Russian relations in the context of international competition in the Middle East region

م.م أحمد باسم شنيور: قسم التربية الفنية، كلية التربية، جامعة القاسم الخضراء، العراق

***Mr. AHMED BASSIM SHANYOOR**: Department of Art Education, College of Education, Al-Qasim Green University, Iraq*

Email: Ahmed.b@uoqasim.edu.iq

Doi: https://doi.org/10.56989/benkj.v6i5.1877

تاريخ الاستلام: 2026-03-12 تاريخ القبول: 2026-03-30 تاريخ النشر 2026-05-01

المستخلص:

تتناول الدراسة تطور العلاقات العراقية–الروسية في سياق التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حتى الوقت الراهن، مع التركيز على العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية المؤثرة فيها. وتوضح أن هذه العلاقة مرت بمراحل متعددة، بدأت بتحالف استراتيجي خلال الحرب الباردة، ثم تراجعت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، قبل أن تشهد عودة تدريجية خاصة بعد عام 2008. تشير الدراسة إلى أن العامل الاقتصادي، ولا سيما قطاع الطاقة، يمثل المحرك الأساسي للسياسة الروسية تجاه العراق، إلى جانب التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب، خصوصًا خلال الحرب ضد تنظيم "داعش". كما تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها في العراق كجزء من استراتيجيتها لموازنة النفوذ الغربي، بينما يعمل العراق على استثمار التنافس الدولي لتنويع شراكاته وتحقيق مصالحه الوطنية. وتخلص الدراسة إلى أن العلاقات بين البلدين تتسم بالبراغماتية، حيث تتقدم المصالح الاقتصادية والأمنية على الاعتبارات الأيديولوجية. كما تستشرف الدراسة مستقبل هذه العلاقة عبر عدة سيناريوهات، مرجحة استمرارها ضمن إطار براغماتي متوازن، دون تحولها إلى تحالف استراتيجي كامل أو انحياز عراقي لأي طرف دولي بشكل حاسم.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، الشرق الأوسط، المنافسة الدولية، الطاقة، الأمن، السياسة الخارجية، التوازن الدولي، البراغماتية

Abstract:

This study examines the evolution of Iraqi–Russian relations within the context of international competition in the Middle East from the collapse of the Soviet Union to the present. It focuses on the geopolitical, economic, and security factors shaping these relations. The study shows that this relationship has undergone multiple phases, beginning with a strategic alliance during the Cold War, followed by a decline after the dissolution of the Soviet Union and the U.S. invasion of Iraq in 2003, before gradually recovering, particularly after 2008. The study indicates that economic factors—especially the energy sector—constitute the primary driver of Russian policy toward Iraq, alongside security cooperation in combating terrorism, particularly during the war against ISIS. Russia also seeks to enhance its influence in Iraq as part of its strategy to balance Western influence, while Iraq aims to leverage international competition to diversify its partnerships and maximize its national interests. The study concludes that relations between the two countries are characterized by pragmatism, with economic and security interests taking precedence over ideological considerations. It also explores future scenarios of this relationship, suggesting that it will likely continue within a balanced pragmatic framework, without evolving into a full strategic alliance or a decisive Iraqi alignment with any major international power.

Keywords: International relations, Middle East, international competition, energy, security, foreign policy, international balance, pragmatism

المقدمة:

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط ساحةً حيويةً للتنافس الدولي، لما تزخر به من ثروات طاقوية هائلة وموقع جيوسياسي استراتيجي. وفي هذا السياق، تبرز العلاقات العراقية–الروسية كنموذج مهم في العلاقات الدولية، إذ تجمع بين إرث تاريخي من التعاون خلال حقبة الحرب الباردة، وتحولات جذرية أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، وصولاً إلى عودة متجددة في العقدين الأخيرين.

تتسم هذه العلاقة بطابع براغماتي واضح، تتداخل فيه المصالح الاقتصادية، لا سيما في قطاع الطاقة، مع الاعتبارات الأمنية، كجهود مكافحة الإرهاب، والحسابات الجيوسياسية المرتبطة بموازنة النفوذ الغربي. ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، مرت هذه العلاقة بمراحل متباينة؛ بدءاً من الفتور خلال فترة حصار التسعينيات، مروراً بحالة الجمود التي أعقبت الغزو الأمريكي عام 2003، وصولاً إلى انفتاح متصاعد بدأ بإلغاء الديون عام 2008، وبلغ ذروته بالتنسيق العسكري ضد تنظيم "داعش" (2014–2017)، واستمر مع تعزيز الاستثمارات النفطية التي تجاوزت 20 مليار دولار.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتناول هذه الدراسة علاقة ثنائية مؤثرة في معادلة القوى الإقليمية، في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات كبرى. وتتمحور إشكاليتها حول: إلى أي مدى تمكنت روسيا من استعادة نفوذها في العراق في ظل المنافسة الدولية، وما أبرز محددات هذه العلاقة ومستقبلها؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، على النحو الآتي:

إلى أي مدى نجحت روسيا في استعادة نفوذها في العراق بعد تراجعها في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والغزو الأمريكي عام 2003؟ وما أبرز المحددات (الجيوسياسية، الاقتصادية، الأمنية) الحاكمة لهذه العلاقة؟ وما طبيعة تأثير المنافسة الدولية، لا سيما مع الولايات المتحدة، في مسارها؟ وما السيناريوهات المستقبلية المحتملة لها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن البراغماتية الاقتصادية تُعد العامل الأكثر تأثيراً في تعزيز العلاقات العراقية–الروسية، مقارنةً بتأثير النفوذ الأمريكي المحدود عليها.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي بوصفه منهجاً رئيسياً، حيث تم توصيف طبيعة العلاقات العراقية–الروسية من حيث تطورها ومجالات التعاون (الاقتصادي، الأمني، السياسي)، إضافةً إلى تحليل دوافعها والعوامل المؤثرة فيها (الجيوسياسية، الاقتصادية، الأمنية).

كما تم توظيف المنهج التاريخي بوصفه منهجاً مساعداً، من خلال تتبع مسار العلاقات الثنائية منذ حقبة الاتحاد السوفيتي، مروراً بانهياره عام 1991، وفترة الحصار في التسعينيات، والغزو الأمريكي عام 2003، وإلغاء الديون عام 2008، والتعاون العسكري ضد "داعش"، وصولاً إلى أحدث تطورات الاستثمارات النفطية حتى عام 2026. وقد أسهم هذا المنهج في فهم الحاضر عبر استقراء الماضي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور العلاقات العراقية–الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الوقت الراهن، وتحليل دوافع ومحددات السياسة الروسية تجاه بغداد (الاقتصادية، الأمنية، الجيوسياسية)، وتقييم مدى نجاح موسكو في استعادة نفوذها في العراق مقارنة بالنفوذ الأمريكي. كما تسعى إلى فهم تأثير المنافسة الدولية في مسار هذه العلاقات، وكيفية توظيف العراق لهذا التنافس في تنويع شراكاته الدولية، فضلاً عن استشراف مستقبل هذه العلاقة في ضوء المتغيرات الراهنة، والخروج باستنتاجات وتوصيات علمية مفيدة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالعلاقات العراقية–الروسية في ظل المتغيرات الراهنة، من خلال توظيف نظريتي الواقعية الجديدة والاعتماد المتبادل. كما تقدم تحليلاً استشرافياً يفيد صناع القرار بشأن مستقبل هذه العلاقة، وتسهم في فهم استراتيجية "الفصل بين المستويات" التي تنتهجها بغداد، إضافةً إلى تقديم توصيات لتعزيز التعاون في المجالات الناعمة. وتزداد أهميتها كونها تغطي فترة زمنية حساسة لم تحظَ بالدراسة الكافية في الأدبيات السابقة.

المبحث الأول: محطات تأريخية في العلاقات الثنائية

المطلب الأول: الإطار التاريخي لنشأة العلاقات الدبلوماسية

تمثل اللحظة التاريخية لتأسيس العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين المملكة العراقية والاتحاد السوفيتي إحدى المحطات المفصلية في توجّه السياسة الخارجية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية. ففي الحادي والعشرين من آب عام 1944، اتخذ مجلس الوزراء العراقي قراراً سيادياً بالموافقة على

إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي، في خطوة عكست بداية انفتاح العراق على المعسكر الشرقي آنذاك[1].

جسّد هذا التقارب بوصول أول ممثل سوفيتي إلى بغداد في 2 شباط 1945، بينما تأخر إيفاد أول ممثل عراقي إلى موسكو حتى 16 تشرين الأول 1945. ويعود هذا التباطؤ إلى أن الاحتلال البريطاني لم يكن يرغب في تقارب عراقي–سوفيتي، فضلاً عن ولاء النظام الملكي للغرب. وقد عكس هذا التباعد حالة من الحذر في صنع القرار العراقي خلال مرحلة مخاض النظام الدولي الجديد.

لم تصمد هذه العلاقة طويلاً، إذ توقفت نتيجة لتطورات لاحقة في الموقف العراقي[2]. فقد سعى الاتحاد السوفيتي منذ البداية إلى جعل العراق نقطة انطلاق لتوجهاته في المنطقة العربية، إلا أن هذه الرغبة اصطدمت بمواقف السياسيين العراقيين. إذ استغل نوري السعيد الدور المعارض للحزب الشيوعي العراقي ذريعةً لإنهاء العلاقة مع موسكو، تمهيداً لتأسيس حلف بغداد. وفي 14 كانون الثاني 1955، أُعلن رسمياً عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وجاء هذا القرار بذريعة أن المفوضية السوفيتية في بغداد تجاوزت مسؤولياتها وتدخلت في الشأن العراقي الداخلي[3].

بعد الإشكالات واختلاف الرؤى في هذه الفترة بين البلدين، توجه العراق مباشرةً إلى توقيع حلف بغداد في 24 شباط 1955، مما دفع العلاقة مع موسكو إلى مرحلة من الجمود والتراجع الحاد. وفي 12 شباط 1957، قدم وزير الخارجية السوفيتي "شيبيلوف" تقريراً إلى الأمم المتحدة، أكد فيه أن انضمام العراق إلى الحلف يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، ويرتبط بالتزامات مع بريطانيا تفتقر إلى الشفافية. وقد عكس هذا الموقف قناعة موسكو بأن الحلف يشكل تهديداً لمصالحها في المنطقة.

وجاء هذا التقرير تتويجاً لسلسلة تحذيرات سوفيتية سابقة من الانضمام إلى أحلاف موجهة ضد الاتحاد السوفيتي[4]. واستمرت القطيعة حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، التي أطاحت بالنظام

[1] العكيدي، بشار فتحي جاسم (2008): الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق 1991–2003، جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية، العدد (11)، ص3.

[2] بجك، باسيل يوسف (2006): العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي، 1990–2005: دراسة توثيقية وتحليلية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص9.

[3] العكيدي، مصدر سابق، ص4.

[4] الشيخ، نورهان (1998): صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص115.

الملكي العراقي عبر انقلاب عسكري بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وإعلان قيام الجمهورية العراقية[1].

سارع الاتحاد السوفيتي إلى الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة بعد يوم واحد من ثورة 14 تموز 1958، وأصدر بيانات حذّر فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا من التدخل في الشؤون العراقية. وأُعيدت العلاقات الدبلوماسية رسمياً في 17 تموز 1958، ليعود التمثيل الدبلوماسي الكامل بين البلدين. وعينت بغداد عبد الوهاب محمود أول سفير لها لدى موسكو، فيما عيّن الاتحاد السوفيتي سفراءه لدى بغداد[2].

بعد هذه الفترة المفصلية، عُقدت اتفاقيات عديدة بين العراق والاتحاد السوفيتي، أبرزها اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني عام 1959، التي شملت 25 مشروعاً صناعياً وبنية تحتية، كمعامل الأسمدة والمنسوجات والصلب والمعدات الزراعية، إضافة إلى تنفيذ خط سكة حديد بغداد–البصرة.

كما أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده لتدريب الكوادر العراقية في المجالات النووية، استجابةً لرغبة بغداد في امتلاك قدرات نووية سلمية. وقد حصل العراق على مفاعل نووي عام 1959 بقدرة 2 ميغاواط في موقع التويثة، وتم رفع قدرته لاحقاً إلى 5 ميغاواط. كما جرى تزويد العراق بثلاث بطاريات ذرية لسد حاجاته في المجالات السلمية والطبية والزراعية والتصنيع المدني.

وشكّلت هذه المشاريع أساساً حقيقياً للتعاون المشترك بين البلدين لعقود لاحقة[3].

شهد عام 1961 تذبذباً في العلاقة بين العراق والاتحاد السوفيتي، لكنها عادت للتطور بشكل لافت بعد ثورة 17–30 تموز 1968. استطاعت القيادة العراقية الجديدة بناء علاقات متميزة مع موسكو، معلنةً تضامنها مع التوجهات السوفيتية ورؤيتها الناقدة تجاه الغرب[4].

توثقت العلاقات العراقية–السوفيتية عبر زيارات متبادلة رفيعة المستوى؛ ففي تموز 1967، زار الرئيس "بودغورني" بغداد في أول زيارة لرئيس سوفيتي، وتُوّجت مباحثاتهما ببيان مشترك أكد متانة الروابط بين البلدين. وفي آذار 1968، زار وزير الدفاع السوفيتي "غريتشكو" العراق وتفقد عدداً

---

[1] Bishop, E. (2011). The Local and the Global: The Iraqi Revolution of 1958 Between Western and Soviet Modernities. Ab Imperio, 2011(4), 172–202. https://doi.org/10.1353/imp.2011.0012

[2] عواد، عامر هاشم، ومحمود، بيداء (2021): العلاقات العراقية الروسية وضرورات المصلحة العراقية، في: وقائع أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لقسم الدراسات السياسية، بغداد، بيت الحكمة، ص 213–214.

[3] نصار، مازن سهمي (2005): العلاقات العراقية الروسية للفترة من 1991–2003: دراسة تحليلية، [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ص 26.

[4] العكيدي، مصدر سابق، ص5.

من القواعد العسكرية العراقية. كما وصلت العلاقة إلى حد منح سفينتين عسكريتين وسفينة أبحاث سوفيتية حق الرسو في ميناء أم قصر في 11 آذار 1968. ويُعد هذا التبادل الرفيع المستوى دليلاً على عمق الدعم السوفيتي للعراق[1]، وكانت إشارة واضحة إلى هذا الدعم، كما أرسلت الدولة العراقية 170 ضابطاً للتدرب مع القوات البحرية السوفيتية[2].

وحسب الرؤية السياسية السوفيتية، فإن الدعم الاقتصادي والسياسي والمعنوي والعسكري للعراق يسهم في نموه، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل توجهه واعتماده على الغرب، وهو ما سينعكس بدوره على حجم النفوذ الغربي في العراق خصوصاً، والشرق الأوسط عموماً. وقد بدأ هذا الدعم منذ أواخر الخمسينيات، واستمر خلال الستينيات، ليتعاظم في بداية السبعينيات، حتى أصبح العراق من أكبر البلدان تلقياً للدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي.

المطلب الثاني: مرحلة التحالف الاستراتيجي: مظاهر التعاون ومجالاته في ضوء معاهدة 1972

بدعوة من الحكومة العراقية إلى نظيرتها السوفيتية، قام رئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسيغين بزيارة إلى العراق في 7 نيسان من عام 1972، برفقة وفد رفيع المستوى، لحضور حفل تدشين إنتاج النفط في حقل الرميلة الشمالي والإعلان عن تدفق النفط، وكانت الشحنة الأولى على متن ناقلة سوفيتية متوجهة إلى موانئ الاتحاد السوفيتي[3]. وخلال هذه الزيارة، تم عقد معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين، بمبادرة عراقية وترحيب سوفيتي، ولدعم مصالح كلٍ منهما[4].

واستهل "كوسيغين" زيارته باستقبال الرئيس البكر في القصر الجمهوري، ثم توجه إلى حقل الرميلة، حيث افتتح المشروع وأكد أن بلاده لن تدخر جهداً لدعم السيادة العربية على الثروات الطبيعية، معلناً تقديم 80 مليون جنيه إسترليني لدعم المشروع. وقد تحدى "كوسيغين" المصالح النفطية الغربية في العراق، مشيراً إلى أن حركات التحرر الوطني أجبرت الرأسمالية على الانسحاب من الشرق الأوسط، مؤكداً أن أسطورة عدم قدرة العرب على إدارة اقتصاداتهم قد انهارت. كما وعد

[1] عواد، مصدر سابق، ص216.

[2] عبد الحليم، سارة محمود (2011): التنافس الأمريكي–السوفيتي على العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968–1979)، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد (12)، ملحق، ص64.

[3] رأفت، وحيد فكري (1976): العالم العربي والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص52.

[4] محمد، نعمة حسن (2023): المعاهدة العراقية–السوفيتية عام 1972 وتداعياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، مجلة التأريخ والمستقبل، العدد (73)، ص35.

بتقديم الخبراء والعلماء والفنيين من الدول الاشتراكية للمساهمة في حل مشكلات الدول العربية النفطية[1].

من جانبه، شدد البكر على أهمية توقيت الزيارة، مؤكداً أنها جاءت في مرحلة تصاعدت فيها المخططات الإمبريالية الغربية ضد المنطقة، وأنها ستسهم بشكل فاعل في تحقيق انتصار الشعب العربي على الإمبريالية، وتمكينه من بلوغ تطلعاته المشروعة في الحرية والسيادة والتحرر من الهيمنة الأجنبية[2].

ففي 9 نيسان 1972، وقّع رئيس الوزراء السوفيتي "كوسيغين" والرئيس العراقي "البكر" معاهدة الصداقة والتعاون، والتي تضمنت أربع عشرة مادة حددت مجالات التعاون في الشؤون السياسية والاقتصادية والتجارية والعلوم والتكنولوجيا والثقافة، إضافة إلى تعزيز القدرات الدفاعية وإجراء مشاورات سياسية منتظمة. وقد أولت المعاهدة اهتماماً خاصاً بالتعاون الاقتصادي، مما يعكس بُعد المصالح السوفيتية في العراق بصفته منتجاً رئيساً للنفط. ووضعت المعاهدة لمدة خمس عشرة سنة قابلة للتجديد التلقائي[3].

قد نصت هذه الاتفاقية على[4] إقامة "صداقة دائمة لا تنفصم عراها"، وتطوير تعاون شامل في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، مع التأكيد على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. كما شددت على احترام سيادة كل طرف على موارده الطبيعية، بما يعكس البعد الاقتصادي والتنموي للتحالف.

وأكدت التزام الطرفين بسياسة التعايش السلمي والعمل من أجل السلام العالمي ونزع السلاح، مع التنديد بالإمبريالية والاستعمار والصهيونية، وهو ما يعكس بعدها الأيديولوجي. وأولت أهمية كبيرة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، وتوسيع العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم والصحة والتجارة.

---

[1] FRUS 1969–1976, Vol. E–4, Doc. 321: Memorandum from Haig to Kissinger, Washington, July 28, 1972.

[2] Brown, M. E. (1979): The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company, International Journal of Middle East Studies, 10(1), 107–124.

[3] العراق (25 نيسان 1972): قانون رقم (47) لسنة 1972 (قانون التصديق على معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي الاشتراكي)، الوقائع العراقية، السنة 14، العدد 2128.

[4] المصدر السابق.

كما ألزمت الطرفين بالتشاور المنتظم في القضايا الدولية، ونصّت على تنسيق المواقف عند حدوث تهديد لأي منهما، مع تعزيز التعاون في المجال الدفاعي، ومنع الانضمام إلى أحلاف موجهة ضد الطرف الآخر.

وحددت مدة المعاهدة بـ 15 سنة قابلة للتجديد التلقائي، مع وضع آلية لحل الخلافات، مما يعكس حرص الطرفين على استمرارية العلاقة. ويُعد إبرامها إنجازاً دبلوماسياً عزز نفوذ الاتحاد السوفيتي إقليمياً[1].

المطلب الثالث: تداعيات المتغيرات الدولية على مسار العلاقات الثنائية من حرب الخليج إلى ما بعد 2003

شهدت العلاقات بين البلدين تراجعاً كبيراً بسبب سياسات "البيريسترويكا" عام 1987، التي قادها غورباتشوف، والتي أعادت صياغة العلاقات مع الغرب على أسس التعاون بدلاً من المواجهة. وقد أثّرت تداعيات هذا التوجه سلباً، إذ تخلى الاتحاد السوفيتي عن عدد من حلفائه، وكان العراق من بين المتضررين من هذه السياسات[2].

وشكّلت أزمة الخليج في 2 آب 1990 منعطفاً حاسماً في السياسة السوفيتية تجاه العراق، إذ شهدت هذه المرحلة تحولاً كبيراً في الموقف السوفيتي، حيث قاد الرئيس ميخائيل غورباتشوف بلاده نحو تقارب واضح مع الغرب. وتجلّى هذا التحول في بيان مشترك صدر في 4 آب 1990، أُعلن فيه موقف موحد إزاء الأزمة[3].

وقد تحالفت القوتان العظميان لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أصدر وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بياناً مشتركاً يدين الغزو العراقي للكويت خلال 48 ساعة، كما قدّم الملحق العسكري السوفيتي معلومات دقيقة للبنتاغون عن الأسلحة التي زُوّد بها العراق. وتجلّى هذا التوافق في دعم موسكو لقرارات مجلس الأمن، إلا أن هذا الانسجام لم يدم طويلاً، إذ بلغ التوتر ذروته مع استياء الاتحاد السوفيتي من قرار واشنطن المضي قدماً في الهجوم البري، رغم المبادرة السوفيتية لحل الأزمة دبلوماسياً[4].

---

[1] فريدمان، روبرت أوين (1975): السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 1970 (سلسلة كتب مترجمة، رقم 723)، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ص 111.

[2] عواد، مصدر سابق، ص223.

[3] الجبوري، علي محمد عيدان (2012): العلاقات العراقية–الروسية 1991–2011، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 188.

[4] سافرانسكايا، سفيتلانا، وبلانتون، توم (2020، 9 سبتمبر): داخل "شراكة" غورباتشوف–بوش في حرب الخليج الأولى عام 1990 (ملف إحاطة إلكتروني رقم 720)، أرشيف الأمن القومي، جامعة جورج واشنطن.

وفي حدث مفصلي، أعلن غورباتشوف في 25 كانون الأول 1991 استقالته ونهاية الاتحاد السوفيتي بعد 69 عاماً، حيث أُنزل العلم السوفيتي من قبة الكرملين ورُفع مكانه العلم الروسي. وانتقلت السلطة إلى بوريس يلتسين، الذي ورث الموقع الدولي للاتحاد السوفيتي، وأبلغ الأمم المتحدة أن روسيا ستتولى مقعده في مجلس الأمن دون اعتراض. وشهدت السياسة الخارجية الروسية تحولاً جذرياً من الدعم الأيديولوجي إلى البراغماتية القائمة على المصالح الوطنية، مما دفع موسكو إلى إعادة تقييم علاقاتها الإقليمية، حيث حلت الواقعية محل الالتزام الأيديولوجي، وكان العراق من بين الدول الأكثر تأثراً بهذا التحول.

انعكس هذا التحول على العلاقات مع العراق من خلال دعوات روسيا إلى الالتزام بالعمل الجماعي في الأمم المتحدة، مستفيدةً من عضويتها الدائمة وحق النقض (الفيتو). وبدأت الحكومة العراقية تسعى إلى كسب الدعم الروسي لمواجهة القرارات الصادرة بحقها، وكان من أبرز ثمار هذا التعاون صدور مبادرة النفط مقابل الغذاء[1].

وفي عام 1998، وقفت روسيا في وجه الضربات العسكرية الأمريكية خلال عملية "ثعلب الصحراء" على العراق، ووصفتها بأنها تهديد للسلم الدولي وانتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة. كما أكدت دعمها للعراق عبر مشروع العقوبات "الذكية"، الذي سعى إلى تقييد قائمة الأسلحة الممنوعة بدلاً من فرض حصار شامل. وقد عكس هذا الموقف استمرار مساعي موسكو لموازنة نفوذ الغرب في المنطقة، رغم تراجع دورها الدولي آنذاك[2].

وفي عام 2000، وصلت إصلاحات يلتسين إلى طريق مسدود، وكادت روسيا أن تنهار في مختلف المجالات كمجتمع ودولة، وتراجع دورها ومكانتها العالمية، وأصبحت أقرب إلى اتباع السياسات الأمريكية. وفي ظل هذه الظروف والضغوط الدولية، حدث تحول في هرم السلطة مع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم، مما أحدث تغييراً واسعاً في مختلف المجالات، وفي دور روسيا وسياستها الخارجية[3].

وبعد أحداث 11 أيلول 2001، هددت روسيا باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار أمريكي في مجلس الأمن يجيز غزو العراق، استناداً إلى اعتبارات اقتصادية (خسائر محتملة تتجاوز

---

[1] الجبوري، مصدر سابق، ص54.

[2] فرحانفرحان، شيماء معروف (2019): مستقبل العلاقات العراقية–الروسية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد 39، بغداد، بيت الحكمة، ص 86.

[3] De Tinguy, A. (2001). Vladimir Poutine et l'Occident: l'heure est au pragmatisme [Vladimir Putin and the West: Time for Pragmatism]. Politique étrangère, 66(3). https://www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_2001_num_66_3_5115

400 مليار دولار) واستراتيجية (خشية تعزيز الوجود الأمريكي في الخليج). وعندما أخفقت واشنطن في تغيير الموقف الروسي، مضت في الحرب بقرار منفرد. وقد شكّل الاحتلال ضربة قاسية لموسكو، إذ خسرت حليفاً استراتيجياً، وأُقصيت شركاتها من مشاريع إعادة الإعمار لصالح شركات أمريكية. ورغم المبادرات الروسية لرفع العقوبات، لم تثمر جهودها عن نتائج ملموسة، وتكبدت روسيا ثمناً سياسياً واقتصادياً كبيراً نتيجة موقفها المعارض[1].

أخذت الرؤية الروسية تجاه العراق خلال فترة الاحتلال (2003–2011) تركز على إلزام قوات الاحتلال بالقانون الدولي الإنساني، واحترام حقوق الشعب العراقي، والتأكيد على سيادة العراق وسلامته الإقليمية، ودعم حقه في تقرير المصير والسيطرة على موارده الطبيعية. ورحّبت روسيا بتشكيل حكومة عراقية منتخبة عام 2005، لكنها ظلت مترددة في تحديد موقفها بسبب مساعي الولايات المتحدة لإبعادها عن الملف العراقي. وعندما أطلق لافروف مبادرة لتسوية الأوضاع في آذار 2006، قوبلت بمعارضة أمريكية خشية تعزيز النفوذ الروسي. كما أدى اختطاف ومقتل خمسة دبلوماسيين روس في حزيران 2006 إلى تجميد العلاقات مؤقتاً. إلا أن موسكو عادت في النصف الثاني من العام نفسه لتعزيز العلاقات والمشاركة في المجال السياسي، بهدف دعم حكومة عراقية شرعية ومعترف بها دولياً[2].

ولا بد من تسليط الضوء على الفترة المفصلية في تاريخ العراق الحديث مع دخول تنظيم "داعش" إلى العراق في 20 حزيران 2014، حيث أعلن الرئيس بوتين دعم روسيا الكامل للعراق في حربه ضد الإرهاب، وأبدى استعداد موسكو لتزويد بغداد بالأسلحة الثقيلة والمروحيات المقاتلة. وقد تسلم العراق 28 مروحية من طراز "صياد الليل" وطائرات "سوخوي" ضمن صفقات سلاح خلال تلك الفترة. وإلى جانب الدعم العسكري، كان للدبلوماسية الروسية دور بارز في مساندة العراق دولياً، إذ دعا لافروف في مجلس الأمن (أيلول 2014) إلى دعم العراق، وفي لقائه مع العبادي في نيويورك أكد ثبات الموقف الروسي من استقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته. وقد قوبل هذا الموقف بالشكر والتأكيد العراقي على مواصلة التعاون في مختلف المجالات، ولا سيما الأمنية[3].

[1] منى حسين عبيد (2025): العلاقات العراقية–الروسية بعد العام 2003: الواقع والمستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 17، ص 929.

[2] عبد الرسول، شذى لطيف (2020): التنافس الروسي–الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بعد 2011: دراسة حالة لسوريا والعراق، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة بغداد، ص152–153.

[3] محمد، وليد حسن (2015): الدور الدولي في محاربة الإرهاب في العراق: روسيا أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد (61)، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ص 203–205.

وبعد القضاء على تنظيم "داعش" واستعادة العراق السيطرة على جميع أراضيه، وكان الموقف الروسي إيجابياً في دعم هذا التحرير، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات باتجاهات مختلفة، تمثلت في التخطيط لإعادة افتتاح المركز الثقافي العراقي–الروسي في بغداد في كانون الأول 2018، بعد إغلاقه عام 2003. وتزامن ذلك مع زيارة المبعوث الروسي لافرنتييف إلى بغداد في حزيران 2019 لبحث تطوير العلاقات الثنائية. وفي نيسان 2019، وقّع وزيرا التعليم العالي مذكرات تفاهم لزيادة المنح الدراسية للعراقيين، حيث بلغ عدد الطلبة العراقيين في روسيا نحو 4000 طالب، بينهم 110 لبرنامجي الماجستير والدكتوراه للعام الدراسي 2019–2020. ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز البرامج المشتركة وإقامة توأمة بين الجامعات، لتخريج جيل من المفكرين والعلماء ذوي بعد قومي مرتبط بروسيا. كما تسهم وسائل الإعلام الروسية، مثل "سبوتنيك" و"روسيا اليوم"، في تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة عبر محتوى يحظى بمصداقية لدى العراقيين، وقد أسهم هذا التوجه في تشكيل صورة إيجابية عن روسيا، مما جعل هذه القنوات من أكثر الشبكات التلفزيونية متابعة في الشرق الأوسط[1].

في تاريخ 16 أيلول 2025، استقبل الرئيس العراقي في قصر بغداد الأمين العام لمجلس الأمن القومي الروسي شويغو، وأكد أهمية توسيع التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية ومكافحة الإرهاب. وناقش الجانبان، بحضور مستشار الأمن القومي، سبل تطوير العلاقات الثنائية، وأعرب الرئيس عن تقديره للموقف الروسي الداعم للقضية الفلسطينية. كما أكد شويغو رغبة بلاده في تطوير العلاقات مع العراق بما يخدم مصالح البلدين. ويأتي هذا اللقاء ضمن جهود تعزيز التعاون الاستراتيجي بين بغداد وموسكو[2].

وفي لقاء جمع الرئيسين بوتين والرئيس العراقي في 12 كانون الأول 2025 في عشق آباد، أكد بوتين متانة العلاقات التاريخية مع العراق وخلوها من التوتر، رغم الاضطرابات الإقليمية. وأشار إلى استمرار العلاقات الطيبة والتعاون الاقتصادي المثمر، الذي يتجلى في مشاركة شركات روسية متعددة تسعى إلى تعزيز التعاون المشترك. كما أعرب عن التزام روسيا بتنويع العلاقات الثنائية وتطويرها، مشدداً على أهمية المشاورات المستمرة بشأن التطورات الإقليمية. وجدد التأكيد على الموقف

[1] المفرجي، فاطمة حسين فاضل (2021): تطور العلاقات الروسية–العراقية للمدة 2011–2019، مجلة العلوم السياسية، العدد (62)، بغداد، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص 341.

[2] Iraqi News Agency. (n.d.). Iraq: Expanding the horizons of cooperation with Russia is important. https://ina.iq/en/politics/42422-iraq-expanding-the-horizons-of-cooperation-with-russia-is-important.html

الروسي الثابت الداعم لوحدة الأراضي العراقية وجهود قيادته لتحقيق الاستقرار، معتبراً هذا الموقف أساسياً لا يتزعزع، بما يعكس عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين[1].

المبحث الثاني: مقاربة تحليلية لدوافع التحالف بين موسكو وبغداد ومحدداته المستقبلية

تشكل العلاقات العراقية–الروسية نموذجاً فريداً في تاريخ العلاقات الدولية، إذ استطاعت أن تحافظ على استمراريتها رغم تقلبات النظام الدولي، وتحولات البيئة الإقليمية، وتعاقب الأنظمة السياسية في كلا البلدين. ولا يمكن فهم استمرارية هذا التحالف ومرونته دون تحليل معمق للدوافع التي تقف خلفه، والتي تجاوزت الأيديولوجيا إلى المصالح المشتركة في مجالات الطاقة والأمن والسيادة الوطنية. ويتناول هذا المبحث، بالتحليل المقارن، أبرز الدوافع التي أسست للتقارب العراقي–الروسي، وذلك في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها المنطقة حتى المرحلة الراهنة، فضلاً عن تحديد أهم المحددات التي قد تؤثر في هذه العلاقة مستقبلاً.

المطلب الأول: الدوافع الجيوسياسية والأمنية بين موسكو وبغداد

تنتظم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية في مجموعتين أساسيتين: الأولى، العوامل الثابتة (المرتكزات)، وتشمل الجغرافيا (الحدود، الموقع، المساحة)، والموارد الطبيعية، والتقدم الصناعي والتكنولوجي. أما الثانية، فهي العوامل المساعدة (المتغيرة)، وتشمل القيادة السياسية وإدراكها للواقع، والنظام السياسي ونظام الحكم، والصورة الإدراكية للبيئة الدولية، وميزان القوة القومية الشاملة، إضافة إلى شبكة المصالح مع مختلف القوى على الصعيدين الداخلي والإقليمي والعالمي.

وتنطلق روسيا في استراتيجياتها الجيوسياسية تجاه العراق من موقعها الممتد من شرق أوروبا إلى أقصى الشرق الآسيوي، بما يمكنها من الوصول إلى مناطق حيوية في الشرق الأوسط. ويُعد الخليج العربي، تاريخياً وحديثاً، منطقة تتجمع فيها طرق التجارة والطاقة، ويشكل العراق الممر الأقصر والأكثر مباشرة للعبور من الخليج نحو الغرب، مما يجعله نقطة ارتكاز رئيسية في التنافس الروسي مع القوى الكبرى. وإلى جانب امتداد روسيا الطبيعي نحو آسيا الوسطى والقوقاز، تسعى موسكو إلى تعزيز حضورها في منطقة الخليج العربي الغنية بالطاقة، الأمر الذي يجعل من العراق شريكاً أساسياً في موازنة النفوذ الغربي في المنطقة.

[1] President of Russia. (2025, December 12). Meeting with President of Iraq Abdul Latif Rashid. http://en.special.kremlin.ru/events/president/transcripts/78727

ونظراً لكون روسيا الاتحادية دولة قارية كبرى، فإنها تمتلك أهدافاً ومصالح إقليمية ودولية واسعة، تسعى إلى تحقيقها باستخدام مختلف الوسائل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية، على المديين القصير والمتوسط، وكذلك البعيد[1].

تمثل الدولة المحور الأساسي في الجغرافيا السياسية، فهي المكون الجوهري للنظام العالمي، وتنفرد بخصائص تتمثل في موقعها الجغرافي وعلاقاتها الدولية[2]. ويكتسب الموقع الجغرافي أهمية كبرى لروسيا، لكونها من أكبر دول العالم ومحاذاتها للشرق الأوسط، مما دفعها إلى خوض حروب مع تركيا واجتياح أفغانستان مرتين لتأمين حدودها الجنوبية. وقد انعكس هذا الهاجس الأمني في سياساتها تجاه الشرق الأوسط، ومنها العراق، سعياً لخلق حزام أمني حول حدودها[3].

خلال فترة الاتحاد السوفيتي، ازداد الاهتمام بالعراق نتيجة الهاجس الأمني من اختراق حدوده الممتدة على 20 مليون كم²، والمخاوف من انتشار الثورات وحركات التحرر في الشرق الأوسط، فأثمر عن خلال فترة الاتحاد السوفيتي، ازداد الاهتمام بالعراق نتيجة الهاجس الأمني من اختراق حدوده الممتدة على 20 مليون كم²، والمخاوف من انتشار الثورات وحركات التحرر في الشرق الأوسط، مما أثمر عن إقامة علاقات متعددة مع العراق ومصر وسوريا. واتسمت العلاقات العراقية–السوفيتية بطابع استراتيجي مميز، جعل منها نموذجاً للتحالف في الحرب الباردة[4]. بالإضافة إلى ذلك، ترى روسيا أن قربها من الدول العربية على حدودها الجنوبية يفرض عليها التدخل لحماية أمنها واستقرارها في المنطقة. كما أن وقوعها على سواحل بحار مغلقة أو غير صالحة للملاحة دفعها إلى توظيف علاقاتها العربية لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى[5].

وفي عهد روسيا الاتحادية والرئيس بوتين، عبّرت موسكو عن قلقها من الهيمنة العسكرية الأمريكية في العراق، وهو ما تجسد في وثيقة الأمن القومي الروسي لعام 2009، التي طالبت بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، باعتباره منطقة نفوذ استراتيجي حيوي. ورغم ذلك، شهدت

[1] تركي، إسماعيل موسى المتولي. (2019). السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا وأثرها على العلاقات الروسية–الأوروبية (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص36.

[2] جاسم، عبد المناف شكر. (1980). العلاقات العراقية السوفيتية (الطبعة الأولى). بغداد: مطبعة الحكم المحلي، ص34.

[3] الشيخلي، محمد جميل. (2002). العلاقات الروسية العراقية في عقد التسعينات (أطروحة دكتوراه غير منشورة). الجامعة المستنصرية، ص12.

[4] العمار، منعم ضاحي. (1997). العلاقات الروسية العراقية: البحث عن نموذج واقعي لتأطير علاقاتها. في وقائع المؤتمر العلمي الثالث، سلسلة دراسات استراتيجية. بغداد: جامعة بغداد، ص187.

[5] النداوي، عبد المناف شكر. (1993). العلاقات الدبلوماسية العراقية – السوفيتية 1944–1958 في ضوء الوثائق البريطانية. مجلة آفاق عربية، (2)، ص79.

التوجهات الروسية تجاه العراق تراجعاً ملحوظاً في تلك الفترة، وذلك على الرغم من مساعي روسيا المستمرة للحفاظ على مصالحها في البلاد[1].

وعلى مستوى الحرب على عصابات "داعش"، في 24 تموز 2014، أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أن توسيع التعاون العسكري مع العراق يمثل "أولوية استراتيجية" لموسكو، وذلك في تصريح لوكالة "إيتار تاس". وجاءت هذه التصريحات في أعقاب تسلم العراق شحنة من طائرات "Su-25" الهجومية في أواخر حزيران 2014.

وأوضح وزير الدفاع العراقي أن بلاده تسعى إلى تعزيز التعاون مع روسيا بسبب الصعوبات التي تواجهها في حربها ضد تنظيم "داعش". وفي المقابل، انتقد رئيس الوزراء العراقي الوعود الأمريكية بتزويد العراق بطائرات "F-16"، واصفاً العملية بأنها "طويلة ومعقدة" [2].

وبعد أقل من أسبوع من سيطرة عصابات "داعش" على عدد من المدن والأراضي العراقية، في 15 آب 2014، اعتمد مجلس الأمن القرار 2170 بموجب الفصل السابع، والذي نصّ على تجميد أصول وحظر سفر الداعمين للجماعات الإرهابية في العراق وسوريا. وقد رحّبت روسيا بهذا القرار، وأكد مندوبها أن نصه سيساعد حكومتي العراق وسوريا في مواجهة آفة الإرهاب[3].

وفي 12 أيلول 2024، احتفل العراق بالذكرى الثمانين للعلاقات الدبلوماسية مع روسيا، حيث أكد وكيل وزارة الخارجية العراقية أن موسكو قدمت دعماً كبيراً للعراق في مواجهة الإرهاب بعد عام 2003. ومن جانبه، أشاد السفير الروسي بعمق العلاقات الثنائية، مؤكداً أن العراق يمثل شريكاً استراتيجياً لروسيا في المنطقة[4].

إن هذه العلاقة تُعد ركيزة أساسية لاستعادة موقع روسيا كفاعل مؤثر في الشرق الأوسط، حيث يسعى الكرملين إلى تقديم نفسه بديلاً استراتيجياً للعراق في مواجهة الهيمنة الغربية. وفي 16 أيلول

---

[1] دون، تيم، كوركي، ميليا، وسميث، ستيف (محررون). (2016). نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع (ترجمة ديما الخضرا). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (العمل الأصلي نُشر عام 2010)، ص233.

[2] Air & Space Forces Magazine. (n.d.). *Russia to expand defense cooperation with Iraq*.

[3] الجوادي، بلال طلال حمد. (2016). السياسة الروسية تجاه المشرق العربي بعد سنة 2000 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). قسم السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص176.

[4] وزارة الخارجية العراقية. (2024). وزارة الخارجية تحتفل بمرور 80 عاماً على العلاقات الدبلوماسية مع روسيا. https://mofa.gov.iq/2024/49740/

2025، استقبل الرئيس العراقي في قصر بغداد أمين مجلس الأمن القومي الروسي، لبحث سبل تطوير العلاقات بما يحقق تطلعات البلدين[1].

ومن جانب دعم الاستقرار السياسي والأمني، في 25 شباط 2026، أعلنت روسيا استعدادها لإعادة المواطنين الروس المنتمين إلى تنظيم "داعش" والموجودين في السجون العراقية، وذلك خلال لقاء السفير العراقي في موسكو بنائب وزير الداخلية الروسي، استجابةً لدعوة الحكومة العراقية الرامية إلى إعادة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم. كما دعا السفير العراقي إلى تسهيل منح التأشيرات للمواطنين العراقيين ورجال الأعمال الراغبين في زيارة روسيا[2].

وفي جانب التعاون السياسي والدبلوماسي والأزمات الإقليمية، في آذار 2026، أجرى وزير الخارجية الروسي لافروف اتصالاً هاتفياً مع نظيره العراقي، ناقشا خلاله التصعيد العسكري في المنطقة (بعد الضربات الأمريكية–الإسرائيلية على إيران)، وسبل العودة إلى المسار السياسي والدبلوماسي. وأكد لافروف أن "الطريق الأكثر فعالية لحل الأزمة يكمن في العودة إلى الحوار وإعطاء الأولوية للجهود الدبلوماسية لاحتواء التصعيد"، كما شدد الجانبان على "ضرورة استمرار الاتصالات والتنسيق المشترك في ظل الوضع الحرج في المنطقة"[3].

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية والطاقوية

لا تقتصر الأهداف الروسية من التوجه نحو العراق على المكاسب السياسية والأمنية، بل تمتد إلى شراكة اقتصادية تدر عوائد مباشرة على الاقتصاد الروسي، مما يعكس أولوية قطاع الطاقة في أجندتها الخارجية. وقد حرصت روسيا على ترسيخ مصالح مشتركة مع الدول العربية واستدامتها رغم المتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة[4].

---

[1] الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية العراق. (n.d.). [رئيس الجمهورية يستقبل أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي لروسيا الاتحاديةرئيس الجمهورية يستقبل أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي لروسيا الاتحادية]. https://presidency.iq/Details.aspx?id=12695

[2] Iraqi News Agency. (n.d.). Russia ready to repatriate citizens accused of terrorism from Iraqi prisons. https://ina.iq/en/politics/45716-russia-ready-to-repatriate-citizens-accused-of-terrorism-from-iraqi-prisons.html

[3] RIA Novosti / Izvestia. (n.d.). Iraqi Foreign Minister discusses rapid escalation in the Middle East with Lavrov. https://en.iz.ru/en/node/2053170?main_click

[4] سلامة، معتز. (2014). القطب العائد: الدور الروسي في سياق إقليمي متغير. مجلة السياسة الدولية، (195). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص66.

حيث إن الأمن القومي الروسي، بأبعاده الاقتصادية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطقة نظراً لحيوية دور دولها[1]. ومع بروز الأولويات الاقتصادية كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية الروسية، طورت موسكو رؤيتها الاستراتيجية تجاه مكامن المصالح في الشرق الأوسط، وكان العراق أبرزها. وتدرك روسيا أن التقارب مع العراق يمكّنها من الربط بين آسيا الوسطى والبحر المتوسط، محققةً بذلك أهدافاً مرحلية ومستقبلية[2].

لا يقتصر دافع التقارب على الجانب الروسي، بل للعراق أيضاً أهدافه الاستراتيجية من تعزيز مكانته والاستفادة من العودة الروسية القوية إلى الساحة الدولية. وتسعى بغداد إلى توسيع تحركها الخارجي لحل أزماتها الداخلية، إذ إن الإدراك الواقعي للحاجة المتبادلة دفع الطرفين إلى قبول التحرك الروسي في ظل تغيرات السياسة الأمريكية. وقد تجلى هذا التقارب في استجابة الطرفين لأهمية إقامة علاقات متطورة في المجالات الأمنية والاقتصادية.

ويُصنَّف العراق كواحد من أغنى دول العالم باحتياطيات النفط، إذ يمتلك حقولاً عملاقة تستوفي أعلى المعايير النفطية العالمية، وفي مقدمتها حقل غرب القرنة الذي يُعد من أكبر الحقول المنتجة، حيث تُقدَّر احتياطياته النفطية غير المستكشفة بمليارات البراميل. ورغم اكتشاف أكثر من (58) حقلاً نفطياً، لا يزال (10) حقول فقط قيد الإنتاج، مما يشير إلى هامش واسع للنمو والاستثمار، وهو ما يمثل دافعاً رئيسياً للشركات الروسية لتعزيز حضورها في هذا القطاع الحيوي[3].

وتُعد الزراعة من الركائز الأساسية للاقتصاد الروسي، بفضل ما تمتلكه روسيا من مقومات طبيعية هائلة تشمل مساحات شاسعة صالحة للزراعة تتجاوز 220 مليون هكتار، إضافة إلى شبكة مائية كثيفة تضم أكثر من 129 ألف نهر، مما يوفر بيئة مثالية لزراعة ناجحة ومؤثرة على المستويين المحلي والدولي[4].

كما تتصدر روسيا الدول العالمية في امتلاك الثروات المعدنية، حيث تختزن سيبيريا وحدها أكثر من سدس الذهب، وخمس البلاتينيوم، وثلث الحديد، وربع الخشب العالمي، إضافة إلى احتياطيات ضخمة من النحاس والنيكل والفضة. وتحتل روسيا المرتبة السابعة عالمياً في احتياطيات

[1] الكعكي، يحي أحمد. (1986). الشرق الأوسط والصراع الدولي، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، ص65.

[2] كيلو، ميشيل. (2014). رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا. مجلة السياسة الدولية، (195). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص76.

[3] ياسر، صالح. (2003). قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات أخرى. مجلة الثقافة الجديدة، (309). دمشق، ص18.

[4] سعودي، محمد عبد الغني. (2003). الجغرافية السياسية المعاصرة والعلاقات السياسية والدولية. القاهرة: المكتبة الأنكلو مصرية، ص371.

النفط، وتُعد الأكبر عالمياً في الغاز الطبيعي بنسبة 35% من الاحتياطي العالمي، كما تنتج نحو 420 مليون طن من الفحم سنوياً. ويمنح هذا الوفور في الموارد الطبيعية موسكو أدوات نفوذ اقتصادي مهمة في علاقاتها الدولية[1].

وتُعد هذه المقومات ركيزة أساسية للاقتصاد الروسي، كما تعزز قدرتها على توظيف مواردها في دعم مكانتها ونفوذها على الساحة الدولية.

بلغ حجم المبيعات العسكرية للعراق بين عامي 1958 و1990م نحو 30.5 مليار دولار، مما جعله من أهم مستوردي المعدات الحربية. وشملت هذه الإسهامات تسليح ما يقارب 3 آلاف عربة مشاة قتالية، و3 آلاف ناقلة جند مدرعة، و4500 دبابة، و700 منظومة صاروخية، و300 منظومة مضادة للطائرات، و348 مروحية، و1000 طائرة، و41 سفينة، إضافة إلى 60 ترخيصاً لتصنيع الأسلحة السوفيتية في مصانع عسكرية عراقية.

كما أسهم الاتحاد السوفيتي في تأسيس البنية التحتية للعراق، حيث نفذ 80 مشروعاً اقتصادياً من أصل 100 مخطط لها، شملت تطوير حقول الرميلة الشمالية ونهر عمر واللحيس بطاقة إنتاجية بلغت 45 مليون طن سنوياً، وإنشاء خط أنابيب بغداد–البصرة، ومحطات كهربائية بقدرة 1440 ميغاواط، فضلاً عن إنشاء معامل حيوية، مثل معامل الآلات الزراعية في الإسكندرية[2]، ومعامل الأدوية في سامراء[3].

وقد تحولت هذه المنشآت بعد عام 2003 إلى أنقاض وخرائب نتيجة النهب والتدمير. كما نفذ الاتحاد السوفيتي عدداً من المشاريع الحيوية، من بينها محطة النجيبية الغازية في البصرة، ومحطة الناصرية البخارية في ذي قار، ومحطة دوكان الكهرومائية في السليمانية[4].

ومع استقرار المشهد السياسي والأمني في العراق بعد الاحتلال، سعت روسيا إلى استعادة وجودها عبر توقيع مذكرة تعاون تجاري واقتصادي وعلمي في 11 شباط 2008، أتاحت للعراق الاستفادة من الخبرات الروسية، ولروسيا المشاركة في مشاريع الإعمار. كما عمل البلدان على تطوير

[1] الشيخ، نورهان السيد. (2006). روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي: صراع الطاقة والمكانة. مجلة السياسة الدولية، (164). القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص65–68.

[2] العوصجي، نزار. (2023). واقع الصناعة في العراق. مجلة الكاردينيا. https://www.algardenia.com/maqalat/58683-2023-05-08-11-13-48.html

[3] الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/سامراء. (n.d.). نبذة عن تاريخ التأسيس. https://www.sdi.industry.gov.iq/about?lang=ar

[4] حميد، ثامر محمد؛ وأحمد، محمد يحيى (2020): التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي في مجال الطاقة (1968–1979)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد (4)، ص12.

مؤسسات ثقافية مشتركة، وشكّلت المراكز الدينية في العراق عامل جذب لروسيا نظراً لوجود جالية مسلمة تقارب 20 مليون نسمة[1].

وألغت موسكو ديناً عراقياً مستحقاً من الحقبة السوفيتية بقيمة 12.9 مليار دولار (تم شطب 93% منه، مع الإبقاء على 1.2 مليار دولار تُسدد على 17 عاماً)، مقابل توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الاقتصادي، خاصة في قطاع الطاقة. وفي الوقت الذي غادرت فيه شركات النفط الدولية العراق بسبب الانفلات الأمني، فازت شركة "لوك أويل" الروسية بعقد تطوير حقل غرب القرنة–2 في البصرة، الذي يضم احتياطيات تزيد على ملياري طن، لتنتج نحو 480 ألف برميل يومياً.

وفي عام 2012، وقّع البلدان عقوداً عسكرية بقيمة 4.2 مليار دولار، شملت 30 مروحية هجومية من طراز "Mi–28" و42 بطارية صواريخ "Pantsir–S1"، كما جرى توقيع عقود بقيمة 1.3 مليار يورو لتسليح إضافي، رغم تأجيل بعض الصفقات لاحقاً بسبب اتهامات بالفساد [2].

على صعيد التبادل التجاري، حققت العلاقات العراقية–الروسية قفزة نوعية في الأعوام 2014–2015؛ فبعد أن كان حجم التبادل لا يتجاوز 287 مليون دولار عام 2013، قفز إلى 1.562 مليار دولار عام 2014، مسجلاً زيادة تجاوزت 500%. واستمر هذا المنحى التصاعدي ليبلغ 2.8 مليار دولار عام 2015، مدفوعاً بالتعاون المتزايد في مجالي الغذاء والتسليح[3].

وأبدت الحكومة العراقية في عام 2017 استعدادها لتقديم تسهيلات واسعة للشركات الروسية خلال اجتماع جمع روغوزين والجعفري، وشهد ميزان التبادل التجاري ارتفاعاً بنسبة 53% ليصل إلى 1.402 مليار دولار[4].

وتُشكل الطاقة بالنسبة لموسكو أداةً للسياسة الخارجية أكثر من كونها مجرد استثمار، إذ إن السيطرة على خطوط الأنابيب تحقق آثاراً جيوسياسية بعيدة المدى، وهو ما يفسر اهتمامها بموارد

[1] خضير، حسام محمد. (2021). سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق منذ عام 2003. مجلة حمورابي للدراسات، (39)، ص157.

[2] BBC News. (n.d.). [Russia to become Iraq's second–biggest arms supplier]. https://www.bbc.com/news/world–europe–19881858

[3] الجبوري، علي محمد. (2012). العلاقات العراقية–الروسية (1991–2011). المجلة العربية للعلوم السياسية، (34)، ص235–234.

[4] شنشول، نسرين رياض. (2022). محددات السياسة الخارجية الروسية اتجاه العراق منذ عام 2014: المحددات الاقتصادية أنموذجاً. مجلة معهد العلمين، (10)، ص318.

الطاقة العراقية. وقد بلغ إجمالي الاستثمار الروسي في قطاع الطاقة العراقي 10 مليارات دولار عام 2020، مع خطط لمضاعفته ثلاث مرات، مما يعكس تطلعات استراتيجية طويلة الأجل[1].

أعلن لافروف في أيلول 2024 أن الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة العراقي بلغت 19 مليار دولار، وأكد السفير كوتراشيف في أيار 2025 ارتفاعها إلى 20 مليار دولار. ويشارك حالياً في قطاع الطاقة ثلاث شركات روسية كبرى، فيما تستعد شركة رابعة لدخول سوق الغاز العراقي[2] .

وتبقى "لوك أويل"، عملاق النفط الروسي، الأكثر نشاطاً في العراق، حيث التقى ألكبيروف بالسوداني في نيسان 2025 لمناقشة توسيع وجودها في حقلي إريدو وغرب القرنة–2، الذي ينتج 480 ألف برميل يومياً. كما ناقش الجانبان دور الشركة في تزويد محطات الطاقة العراقية بالنفط والغاز، ضمن خطة بغداد لمضاعفة إنتاج الكهرباء من الحقل إلى 250 ميغاواط بحلول عام 2027[3].

يمكن القول إن السياسة الروسية تجاه العراق قائمة على أساس البراغماتية، حيث تتصدر المصالح الاقتصادية قائمة أولوياتها. ورغم التوترات التي شهدتها العلاقة خلال الحرب الأمريكية على العراق، واصلت موسكو مساعيها لرفع العقوبات وتقديم الدعم، مع حرصها على حل الخلافات العالقة. وقد تجسد هذا التوجه في الارتفاع الملحوظ في حجم التبادل التجاري بين البلدين، مما يؤكد أن العامل الاقتصادي أصبح المحرك الأساس للعلاقات السياسية، في إطار استراتيجية روسية تقوم على الربط بين المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي.

إذ يمكن تفسير سلوك روسيا في علاقتها مع العراق من منظور الواقعية الجديدة، بسعيها، في نظام دولي فوضوي، إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية (الأمن القومي، موازنة القوة، واستعادة المكانة الدولية) من خلال استغلال موقع العراق الجيوسياسي وموارده النفطية كأداة للقوة. ففي مرحلة ثنائية القطب (الحرب الباردة)، تحالفت موسكو مع العراق لتوسيع نفوذها وموازنة الوجود الأمريكي في الخليج. أما في مرحلة أحادية القطب (ما بعد 1991)، فقد عارضت روسيا الهيمنة الأمريكية وسعت إلى استعادة نفوذها عبر التحالف مع قوى إقليمية. ورغم العقوبات الغربية، استمرت روسيا في الحفاظ

[1] خولي، معمر فيصل. (2021). العراق في الاستراتيجية الروسية: تحديات تواجه استعادة النفوذ. مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات العراقية. https://rawabetcenter.com/archives/125648

[2] Shafaq News. (n.d.). Russian ambassador: Moscow boosts Iraq's energy investments.

[3] Gulf International Forum. (n.d.). Russia's steady return: Energy, infrastructure, and security in Iraq.

على الحد الأدنى من العلاقة السياسية مع العراق بوصفه خياراً استراتيجياً احتياطياً في نظام دولي متغير وغير مستقر.

ويمكن أن نوضح بصورة أكثر، ووفق المعطيات التي تناولتها الدراسة، مظاهر الاعتماد المتبادل بين موسكو وبغداد، وفق الجدول الآتي:

مجال الاعتماد	مظاهر اعتماد العراق على روسيا	مظاهر اعتماد روسيا على العراق
الاقتصادي (الطاقة)	استثمارات روسية بـ 20 مليار دولار، تطوير حقول النفط	حصة في السوق النفطي، أداة نفوذ جيوسياسي
التجاري	واردات من الحبوب والسلاح	سوق تصديري مهم (2.8 مليار دولار عام 2015)
الأمني والعسكري	تسليح، تدريب، تنسيق استخباري (كمحاربة عصابات "داعش")	خبرات ميدانية، قاعدة تنسيق إقليمي (مركز بغداد)
السياسي والدبلوماسي	دعم في مجلس الأمن (الفيتو)، وساطة في الأزمات	صوت عربي داعم، منصة للتوسط الإقليمي
الثقافي والتعليمي	4000 طالب عراقي في روسيا، منح دراسية	دبلوماسية ناعمة، صورة إيجابية في العالم العربي
الضعف المتبادل	خسارة الاستثمارات والتحالفات حال انسحاب روسيا	خسارة حصة في السوق النفطي وحليف استراتيجي

المطلب الثالث: استشراف مستقبل العلاقات العراقية–الروسية

في هذا المطلب نحاول استشراف المسارات المحتملة للعلاقات العراقية–الروسية في ضوء المعطيات الحالية، مستندين إلى منهجية تحليل السيناريوهات التي تتيح تصور احتمالات متعددة للمستقبل، بدلاً من تقديم توقع واحد يقيني. وسوف نتناول أهم الأحداث الآنية في العالم، وهي الأزمة الروسية–الأوكرانية، وحرب الكيان الغاصب وأمريكا على إيران، وتأثيرها على العلاقات بين موسكو وبغداد.

أولاً/ الحرب الروسية–الأوكرانية:

منذ اندلاع الحرب والأزمة الروسية–الأوكرانية في شباط 2022، لم تقتصر تداعيات العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي وحده، بل امتدت لتشمل اقتصادات دول الجنوب (النامية) والدول الأوروبية على حد سواء. فقد تطورت في تلك الدول أزمات متزامنة تمثلت في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وخاصة الغذاء والطاقة، مما أدى إلى تضخم فواتير الاستيراد الغذائي وغيرها من المواد

الأساسية. وبالنسبة لدول الجنوب النامية التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، فقد شكلت هذه الأزمة ضغطاً هائلاً على ميزان مدفوعاتها وهددت أمنها الغذائي، مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي فيها[1] .

وتنوعت العقوبات الغربية (الأمريكية والأوروبية) على روسيا لتشمل مجالات متعددة؛ فإلى جانب العقوبات المالية التقليدية، كاستبعاد البنوك الروسية من نظام "سويفت" وتجميد أرصدتها، والعقوبات التجارية كحظر تصدير السلع ذات الاستخدام المزدوج والإلكترونيات المتطورة، شملت العقوبات أيضاً مجالات جديدة، كالإعلام والرياضة. فقد حظر الاتحاد الأوروبي عمل وسائل الإعلام الروسية (مثل قناة RT ووكالة "سبوتنيك")، ومنعت الهيئات الرياضية الدولية (كالاتحادات الدولية لكرة القدم وألعاب القوى) الفرق والرياضيين الروس من المشاركة في البطولات العالمية تحت علم بلادهم. كما فُرضت قيود على قطاع النقل، بمنع الطائرات الروسية من التحليق في الأجواء الغربية، مما عزل روسيا جوياً وعمّق الضغط الاقتصادي عليها[2].

وعلى عكس معظم الدول الغربية، لم يقاطع العراق الرياضيين أو الإعلاميين الروس، واستمر في استقبال البعثات الثقافية والرياضية، وهو ما يعكس استقلالية القرار العراقي ورفضه لـ"سياسة العزل الشامل". بل أُقيمت مباراة كرة قدم ودية بين المنتخب العراقي ونظيره الروسي يوم الأحد الموافق 26 آذار 2023 في مدينة سان بطرسبورغ الروسية[3].

وكان قطاع الطاقة هو الأكثر تضرراً، حيث تعرضت شركة "لوك أويل"، أكبر مستثمر روسي في العراق، لعقوبات أمريكية وبريطانية في تشرين الأول 2025، مما اضطرها إلى إعلان "القوة القاهرة". وفي 17 شباط 2026، وافق مجلس الوزراء العراقي على نقل إدارة حقل غرب القرنة–2 من شركة "لوك أويل" الروسية إلى شركة نفط البصرة، في "تسوية ودية" شملت الفواتير المستحقة والضرائب والعمالة الأجنبية. وجاء هذا القرار بعد فرض العقوبات الأمريكية والبريطانية على الشركة في تشرين الأول 2025. ويُنتج الحقل حالياً نحو 460 ألف برميل يومياً (ما يعادل 9% من الإنتاج العراقي)، باحتياطيات قابلة للاستخراج تبلغ 14 مليار برميل[4].

---

[1] محمد، حسني شحات. (2024). هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية. آفاق المستقبل: مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، (40)، ص17–22.

[2] عبد المسيح، ماجد عزيز. (2025). التجربة الروسية في مقاومة العقوبات الأمريكية والغربية وانعكاساتها على الجنوب العالمي. مجلة العلوم السياسية، (70)، ص223.

[3] 365Scores. (n.d.). Iraq vs Russia – Friendly International match.

[4] World Oil. (2026, February 23). Iraq shifts West Qurna–2 operatorship from Lukoil to Basra Oil.

وعلى الرغم من العقوبات الغربية، لم تتوقف اللقاءات الدبلوماسية رفيعة المستوى؛ ففي 26 كانون الثاني 2026، استقبل النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي السفير الروسي كوتراشيف، حيث شدد على ضرورة دعم الاستقرار في العراق، وأكد أهمية تطوير العلاقات في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والصحية والثقافية، مشيراً إلى أن أمن العراق يشكل ركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي[1].

كما التقى السفير العراقي في موسكو، في 19 شباط 2026، بنائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر بانكين، لبحث آليات تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين. وأقر الجانبان بأن حجم التبادل التجاري لا يزال دون المستوى الأمثل، وأكدا ضرورة تكثيف الجهود لزيادته عبر تفعيل الاتفاقيات السابقة وإبرام مذكرات تفاهم جديدة. وركز النقاش على التحضير للدورة الحادية عشرة للجنة العراقية–الروسية المشتركة، المقرر عقدها في موسكو لاحقاً هذا العام.

ودعا السفير العراقي إلى الإسراع في إنجاز اتفاقية النقل البري وتسهيل إجراءات التأشيرات لرجال الأعمال العراقيين، مشيراً إلى أن الشركات الروسية في قطاع الطاقة قدمت نموذجاً إيجابياً، ومجدداً دعوة العراق للشركات الروسية للمشاركة في مشاريع استراتيجية، ومنها "طريق التنمية". ومن جانبه، أكد بانكين استعداد روسيا لتعزيز التعاون الاقتصادي ومعالجة أي تحديات قد تنشأ[2].

ثانياً: الحرب الإسرائيلية–الأمريكية على إيران:

شكّلت الحرب بين الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة من جهة، وإيران وحلفائها من جهة أخرى، عاملاً مؤثراً في توجيه مسار العلاقات بين موسكو وبغداد. وعلى المستوى السياسي، اختارت موسكو بوضوح الوقوف إلى جانب إيران، حيث أكد السفير الروسي لدى العراق، كوتراشيف، أن بلاده تقف إلى جانب إيران في ردها على التفجير، داعياً إلى وقف جميع الأعمال العدائية، ومقدماً أحر التعازي للشعب والحكومة الإيرانية في استشهاد المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي[3].

وفي ظل هذه الأزمة، برزت روسيا كأحد الرابحين الرئيسيين من الحرب على المدى القريب، وذلك بفضل ثلاثة عوامل متداخلة: أولاً، ارتفاع أسعار النفط، الذي يدر عليها أكثر من 150 مليون دولار يومياً لتمويل حربها في أوكرانيا؛ ثانياً، التخفيف غير المعلن للعقوبات الغربية على قطاع

[1] Iraqi Parliament. (2026, January 26). First deputy speaker discusses with the Russian ambassador mechanisms for enhancing parliamentary cooperation and developments in the local and regional landscape.

[2] Iraqi News Agency. (n.d.). Baghdad and Moscow stress importance of implementing outcomes of Iraqi–Russian joint committee.

[3] Iraqi News Agency. (n.d.). Russian Foreign Ministry: One of the goals of the operation against Iran is to create division among Middle Eastern countries.

الطاقة الروسي، في محاولة لكبح جماح التضخم العالمي؛ وثالثاً، تحويل الاهتمام العسكري والمالي الأمريكي نحو حماية إسرائيل والخليج، مما يترك أوكرانيا في موقف أضعف لمواجهة الهجمات الروسية. ويجعل هذا الواقع تركيز الولايات المتحدة على جبهة إيران بمثابة "فرصة ذهبية" لموسكو، حيث يبدو أن استقرار أسواق الطاقة العالمية أصبح أولوية تدفع الغرب إلى تقديم ثمن سياسي غير معلن[1].

وفي هذه المعادلة المعقدة، بدت روسيا من أبرز المستفيدين، إذ تحافظ على علاقاتها مع مختلف الأطراف (إيران حليفها، والعراق شريكها الاستراتيجي، وإسرائيل والغرب أطراف تتفاوض معها). إذ إن الحرب على إيران أنعشت العلاقة السياسية بين بغداد وموسكو، ومنحتها أبعاداً جديدة تتعلق بالوساطة وتنسيق المواقف إزاء الأزمات الكبرى. إلا أنها، في المقابل، جعلت العراق ساحةً لهذا الصراع، مما يعقّد قدرته على التمسك بسياسة الحياد. ولم تعد العلاقة مجرد شراكة اقتصادية، بل أصبحت أقرب إلى تحالف سياسي متنامٍ في زمن الأزمات، وإن كان هذا التحالف يجري تحت ضغط التداعيات الأمنية المباشرة على الأراضي العراقية.

ثالثاً/ أهم السيناريوهات المستقبلية:

واعتماداً على المتغيرات الرئيسية الحالية المؤثرة، كالعقوبات الغربية، والحرب الأوكرانية، وتراجع الالتزام الأمريكي، والتطورات الإقليمية كالحرب على إيران، إضافة إلى الإرادة السياسية للطرفين، يمكن تصور عدة مسارات لهذه العلاقة، من أهمها:

المسار الأول هو عودة التحالف الاستراتيجي وتعزيز الشراكة، وذلك من خلال عدة فرضيات، منها: تخفيف العقوبات الغربية على روسيا بشكل كبير (أو إنهائها) بعد تسوية سياسية للحرب الأوكرانية، واستمرار تراجع الالتزام الأمريكي في الشرق الأوسط (انشغال واشنطن بجبهات أخرى كالصين أو الحرب على إيران)، ونجاح الشركات الروسية في العودة بقوة إلى السوق العراقي، مع استعادة حصتها في قطاع الطاقة، واستمرار الحياد العراقي الإيجابي وعدم انحيازه لأي من القوى الكبرى.

أما المسار الثاني فهو استمرار العلاقات البراغماتية بمستوياتها الحالية، وذلك استناداً إلى عدة افتراضات، منها: استمرار العقوبات الغربية على روسيا عند مستوياتها الحالية (دون تصعيد كبير أو تخفيف)، وبقاء العراق في موقع التوازن بين القوى الكبرى (لا شرق ولا غرب)، واستمرار الحرب الأوكرانية في حالة "تجميد" (دون تسوية نهائية)، مع بقاء الالتزام الأمريكي في الشرق الأوسط عند مستوياته الحالية (وجود عسكري محدود، ودعم سياسي واقتصادي).

[1] InterAffairs. (n.d.). Politico thought Iraq was a blunder. Iran is far worse.

أما المسار الثالث، وهو الأقل احتمالاً، فيتمثل في تراجع العلاقات وتجميد التعاون، ويعتمد على فرضيات، منها: تصعيد العقوبات الغربية على روسيا بشكل كبير، مع تشديد الإجراءات الثانوية على الدول التي تتعامل مع موسكو، وانحياز العراق إلى الغرب (الولايات المتحدة وحلفائها) نتيجة ضغوط سياسية أو اقتصادية، وتصاعد التوترات الإقليمية التي قد تضع العراق وروسيا في موقعين متقابلين (كحرب إقليمية شاملة بين إسرائيل وحلفائها من جهة، وإيران وروسيا من جهة أخرى)، إضافة إلى نجاح البدائل (الشركات الأمريكية والصينية والتركية) في تلبية احتياجات العراق بالكامل، مما يقلل من الحاجة إلى روسيا.

والمرجح أن تسير العلاقات ضمن السيناريو الواقعي، أي استمرار العلاقات البراغماتية بمستوياتها الحالية، مع احتمالات تعزيزها تدريجياً إذا سمحت الظروف الدولية. ومن غير المتوقع أن تتحول العلاقة إلى تحالف استراتيجي كامل، كما أن التوجه العراقي لن يكون انحيازاً تاماً إلى الغرب، بل سيبقى ضمن إطار "تنويع الشركاء" و"موازنة العلاقات". ويبقى التحدي الأكبر في قدرة العراق على إدارة التوازن بين الحفاظ على علاقاته مع روسيا من جهة، وتلبية متطلبات التعامل مع النظام المالي الغربي من جهة أخرى.

الاستنتاجات:

تُعد العلاقة بين العراق وروسيا من أقدم العلاقات في الشرق الأوسط (إذ انطلقت عام 1944)، وبلغت ذروتها بتوقيع معاهدة عام 1972 التي جعلت العراق حليفاً رئيسياً للاتحاد السوفيتي. وقد أثبتت الدراسة أن هذه العلاقة تتسم بالبراغماتية، حيث تتصدر المصالح الاقتصادية (النفط والغاز) والأمنية (مكافحة الإرهاب) أجندة التعاون. وشكّلت الحرب الأوكرانية والعقوبات الغربية عام 2025 نقطة تحول، أدت إلى انسحاب الشركات الروسية وتأميم حقل غرب القرنة–2 (بإنتاج يبلغ 480 ألف برميل يومياً). كما أظهرت الدراسة أن الحرب على إيران (شباط 2026) أعادت إحياء التنسيق السياسي بين بغداد وموسكو، حيث تبنّت بغداد استراتيجية "الفصل بين المستويات": الانصياع للغرب في قطاع الطاقة، مع الحفاظ على التواصل السياسي مع روسيا كورقة ضغط. ويرجّح استمرار العلاقات البراغماتية بمستوياتها الحالية، مع عدم توقع تحولها إلى تحالف استراتيجي كامل، كما لا يُتوقع أن يتجه العراق إلى انحياز تام للغرب.

ويمكن تلخيص أبرز النقاط من الجانبين:

أولاً: من منظور عراقي – استراتيجية تنويع التحالفات وتجنب التبعية الأحادية

تسعى بغداد إلى عدم حصر علاقاتها الدولية في الإطار الغربي فقط، وترى في استمرار قنوات التواصل مع موسكو وسيلة لتحقيق ثلاث مكاسب: تعزيز موقعها التفاوضي إزاء واشنطن، وتأمين

خيارات بديلة في حال حدوث تحولات غير متوقعة في النظام الدولي، وضمان دعم سياسي مستمر في مجلس الأمن، لا سيما من خلال حق النقض (الفيتو) الروسي.

ثانياً: من منظور روسي – استراتيجية الحفاظ على الوجود والاستعداد للعودة

تدرك موسكو أن علاقتها بالعراق تمثل استثماراً استراتيجياً طويل الأجل. ورغم تحديات التعاون الاقتصادي الراهنة، فإن الحفاظ على العلاقات السياسية والثقافية يحقق لها ثلاث غايات: الاحتفاظ بموقع متقدم يتيح لها استعادة حضورها في السوق العراقي فور تخفيف العقوبات، وتأمين حليف سياسي داعم لها في المحافل الإقليمية والدولية، واستبقاء نافذة نفوذ مؤثرة في منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الجيوسياسية الحيوية.

التوصيات:

- توسيع مجالات التعاون: توصي الدراسة بتوسيع مجالات التعاقد بين البلدين لتشمل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والزراعة، والصناعات الدوائية، وعدم حصرها في قطاع الطاقة فقط.
- التنسيق في المحافل الدولية: تعزيز التنسيق المشترك بين بغداد وموسكو في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية، لدعم القضايا ذات الاهتمام المشترك (كالقضية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب، واستقرار أسواق الطاقة).
- عقد قمم دورية: تنظيم قمم دورية بين قادة البلدين (سنوياً أو كل عامين) لتقييم العلاقة، وحل الخلافات العالقة، ووضع آليات تنفيذية لمتابعة الاتفاقيات.
- تبادل الخبرات الأمنية: مواصلة تبادل الخبرات والمعلومات الاستخباراتية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وتدريب القوات العراقية في الأكاديميات العسكرية الروسية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

أولاً: الكتب

- بجك، باسيل يوسف. (2006). العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي، 1990–2005: دراسة توثيقية وتحليلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجبوري، علي محمد عيدان. (2012). العلاقات العراقية–الروسية 1991–2011. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جاسم، عبد المناف شكر. (1980). العلاقات العراقية السوفيتية. بغداد: مطبعة الحكم المحلي.

- رأفت، وحيد فكري. (1976). العالم العربي والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- سعودي، محمد عبد الغني. (2003). الجغرافية السياسية المعاصرة والعلاقات السياسية والدولية. القاهرة: المكتبة الأنكلو مصرية.
- الشيخ، نورهان. (1998). صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكعكي، يحي أحمد. (1986). الشرق الأوسط والصراع الدولي. لبنان: دار النهضة العربية.
- دون، تيم، كوركي، ميليا، وسميث، ستيف (محررون). (2016). نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- فريدمان، روبرت أوين. (1975). السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 1970. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

ثانياً: الدراسات (رسائل، مقالات، مجلات، بحوث)

- تركي، إسماعيل موسى المتولي. (2019). السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا... (رسالة دكتوراه غير منشورة).
- الجبوري، علي محمد. (2012). العلاقات العراقية–الروسية (1991–2011). المجلة العربية للعلوم السياسية، (34).
- الجوادي، بلال طلال حمد. (2016). السياسة الروسية تجاه المشرق العربي... (أطروحة دكتوراه).
- حميد، ثامر محمد، & أحمد، محمد يحيى. (2020). التعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي. مجلة جامعة الأنبار.
- خضير، حسام محمد. (2021). سياسة روسيا الاتحادية تجاه العراق. مجلة حمورابي للدراسات، (39).
- سلامة، معتز. (2014). القطب العائد. مجلة السياسة الدولية.
- شنشول، نسرين رياض. (2022). محددات السياسة الخارجية الروسية. مجلة معهد العلمين.
- الشيخلي، محمد جميل. (2002). العلاقات الروسية العراقية في عقد التسعينات (أطروحة دكتوراه).
- عبد الحليم، سارة محمود. (2011). التنافس الأمريكي–السوفيتي. مجلة البحث العلمي.
- عبد الرسول، شذى لطيف. (2020). التنافس الروسي–الأمريكي... (رسالة ماجستير).
- عبد المسيح، ماجد عزيز. (2025). التجربة الروسية في مقاومة العقوبات. مجلة العلوم السياسية.

- العكيدي، بشار فتحي جاسم. (2008). الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية. مجلة دراسات إقليمية، (11).
- العمار، منعم ضاحي. (1997). العلاقات الروسية العراقية. في وقائع مؤتمر.
- عواد، عامر هاشم، ومحمود، بيداء. (2021). العلاقات العراقية الروسية. في وقائع مؤتمر.
- فرحان، شيماء معروف. (2019). مستقبل العلاقات العراقية–الروسية. مجلة دراسات سياسية.
- كيلو، ميشيل. (2014). رهانات صعبة. مجلة السياسة الدولية.
- محمد، حسني شحات. (2024). هيمنة الدولار. آفاق المستقبل.
- محمد، نعمة حسن. (2023). المعاهدة العراقية–السوفيتية. مجلة التأريخ والمستقبل.
- محمد، وليد حسن. (2015). الدور الدولي في محاربة الإرهاب. مجلة دراسات دولية.
- المفرجي، فاطمة حسين. (2021). تطور العلاقات الروسية–العراقية. مجلة العلوم السياسية.
- منى حسين عبيد. (2025). العلاقات العراقية–الروسية بعد 2003. مركز الدراسات الاستراتيجية.
- النداوي، عبد المناف شكر. (1993). العلاقات الدبلوماسية العراقية–السوفيتية. مجلة آفاق عربية.
- نصار، مازن سهمي. (2005). العلاقات العراقية الروسية... (رسالة ماجستير).
- ياسر، صالح. (2003). قطاع النفط. مجلة الثقافة الجديدة.

ثالثاً: التقارير (مواقع، أخبار، وثائق رسمية)

- خولي، معمر فيصل. (2021). العراق في الاستراتيجية الروسية.
- الشركة العامة لصناعة الأدوية/سامراء. (n.d.). نبذة عن التأسيس.
- العوصجي، نزار. (2023). واقع الصناعة في العراق.
- الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية العراق. (n.d.). لقاءات رسمية.
- وزارة الخارجية العراقية. (2024). العلاقات الدبلوماسية مع روسيا.

English references:

First: Studies

- Bishop, E. (2011). The Local and the Global: The Iraqi Revolution of 1958 Between Western and Soviet Modernities. Ab Imperio, 2011.(4)
- Brown, M. E. (1979). The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company. International Journal of Middle East Studies, 10.(1)
- De Tinguy, A. (2001). Vladimir Poutine et l'Occident. Politique étrangère, 66.(3)

Second: Reports

- 365Scores. (n.d.). Iraq vs Russia match.
- Air & Space Forces Magazine. (n.d.). Russia to expand defense cooperation with Iraq.
- BBC News. (n.d.). Russia to become Iraq's arms supplier.
- FRUS. (1972). Memorandum from Haig to Kissinger.
- Gulf International Forum. (n.d.). Russia’s steady return.
- InterAffairs. (n.d.). Politico thought Iraq was a blunder.
- Iraqi Parliament. (2026). Parliamentary cooperation with Russia.
- President of Russia. (2025). Meeting with President of Iraq.
- RIA Novosti / Izvestia. (n.d.). Middle East escalation discussion.
- Shafaq News. (n.d.). Russia boosts Iraq energy investments.
- World Oil. (2026). Iraq shifts West Qurna-2 operatorship.